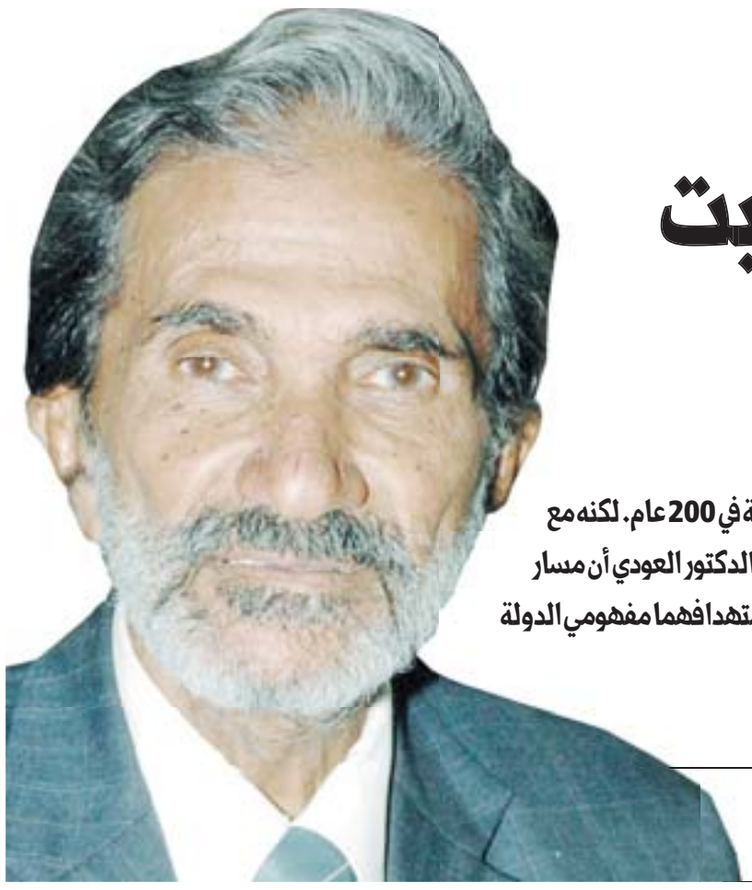

أستاذ علم الاجتماع والناشط المدني المعروف د/ حمود صالح العودي:

قَبْيّلة الدولة ومأسسة الفساد انتكاسة كبرى أصابت الثورة والوحدة بمقتل!!

<،، يؤكد أستاذ علم الاجتماع وأحد أعلام العمل المدني والتغيير الاجتماعي، الدكتور حمود صالح العودي، أن ثورة سبتمبر سرعت حركة التغيير في اليمن لتنجز في 50 عاماً ما شهدته أقطار عربية في 200 عام. لكنه مع ذلك يقر بتعثر ثورة سبتمبر في إنجاز التغيير الاجتماعي الشامل إلى الأفضل، بفعل انحرافات وتراجعات، عن قيمها وأهدافها، يؤرخ بدايتها الأولى منذ الخامس من نوفمبر عام 1967م. ويرى الدكتور العودي أن مسار ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر، تعرض لانتكاسة كبرى، يلخصها في ما يسميه "قَبَيَّلة الدولة ومأسسة الفساد"، ويؤكد أنها أصابت الثورة والوحدة في مقتل، لاستهدافهما مفهومي الدولة والمواطنة. وفي حين يدين القوى التقليدية المتخلفة بارتكاب جرائم بحق اليمن والشعب، فإنه يحذر من أنها تظل أبرز التحديات أمام قيام الدولة المدنية في اليمن.. وغير ذلك في هذا الحوار:

لا تزال المسافة بيننا وبين الدولة المدنية طويلة ومع ذلك تظل الخيار الوحيد لمستقبل اليمن الناهض

حاوره/ إبراهيم الحكيم

■ **بداية أين حضرت مظاهر مقومات الدولة قبل ثورة سبتمبر؟ وأين غابت وانحسرت؟**

- الدولة في حياة اليمن مرتبطة بتاريخه منذ القدم وعبر آلاف السنين.. لأن اليمن هو بلد حضارة وبلد استقرار وبلد زراعة وصناعة. ورغم أن اليمن قد يتأثر بهوامش القبلية والبدوية في أطرافها الشمالية والشرقية بحكم البيئة الجغرافية لجزيرة العرب؛ إلا أن القاعدة الأساسية لليمن، تظل وجود الدولة. أما شكل هذه الدولة وخواصها ومؤسساتها، وأين تظهر وأين تغيب، فهي كلها خواص استثنائية، تتعلق بطبيعة السلطة السياسية واختلافها من مرحلة إلى أخرى.

■ **كي لا نذهب بعيداً، ماذا عن الحقبة السابقة لقيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر؟**

- قد تكون الدولة قبل الثورة، برزت وكان لها حضور قوي في جانب الأمن والاستقرار، وفي ضبط الجوانب المالية والإدارية، وهذه سمة الدولة التقليدية القديمة، التي تتوقف وظائفها عند ثلاثة أشياء أساسية، وهي ممارسة السلطة والعنف والجباية، واليمن لم تكن استثناء من هذه القاعدة قبل الثورة، فكانت الدولة تقليدية قديمة.

وربما لا نحتاج أن نذهب في تفاصيل كثيرة، فهناك من الأمثلة والوقائع ما يؤكد هذه الحقيقة، وكيف أن الناس عندما كانوا يسيرون ويسافرون من منطقة إلى أخرى، كانوا يقولون أنهم يذهبون ويعودون في أمان الله وأمن الإمام، وأن البلاد آمنة بأمن الإمام، والطريق طريق الإمام، والبلاد بلاد الإمام، والإمام هو ظل الله في أرضه.

المال والأمن

■ **البعض قد يعد هذا مظهراً من مظاهر الهالة المقدسة التي كانت تحيط بالحاكم؟**

- هذه ثقافة شاعت، وساعد على شيوعها، أولاً حرص السلطة الإمامية على أن تمسك بزمام البلد، لأنها كانت تخشى عليه من الانفلات. الشيء الآخر أن الدولة كانت تعتمد في دخلها وإيراداتها وفي نفقاتها ومنافع الطبقة الحاكمة على الموارد الذاتية الداخلة من البلد، وبالتالي كانت المسألة المالية من أولى أولويات اهتمام إدارة الدولة.

وبما أن الدخل هو مصدر الإنفاق المالي والإداري من الفائض الداخلي، فلابد أن يكون الأمن والاستقرار هو الإطار الذي يضمن سلامة استمرار الإدارة المالية وإيراداتها وإعمال الخزينة المركزية للإمام، بالأصح وليس للدولة، لأنها كانت خزينة مالية تحت تصرف الإمام.. وهذا أبرز ما يمكن رصده من المظاهر البارزة للدولة قبل ثورة سبتمبر.

غياب كلي

■ **ماذا عن حضور الدولة على صعيد الواجبات والوظائف الأخرى؟**

- غابت الدولة قبل ثورة سبتمبر، في أشياء كثيرة جداً.. في مسؤوليتها تجاه المواطن، فلم تكن الدولة تتحمل أي مسؤولية لا في مجال الصحة ولا في مجال التعليم ولا في مجال الثقافة، ولا في أي مجال من المجالات الحقوقية المتعلقة بحق المحكوم على الحاكم.

وعلى سبيل المثال، هناك إحصائية صادرة عن جامعة الدول العربية، تقول أن مجموع من تعامل مع العملية التعليمية (في اليمن) في حدود فك الخط وقراءة قصار سور القرآن لا يتجاوزون خمسين ألف مواطن، بما فيهم من تعلم في كتاتيب القرى والمساجد القروية إلى غير ذلك. لأنه لم تكن توجد في اليمن أكثر من ثلاث مدارس، العلمية في صنعاء، والشمسية في ذمار، ومدرسة في تعز تأسست في أيام الإمام أحمد، وسميت الأحمدية. هذا الوضع كان في بلد يقارب عدد سكانه خمسة ملايين إنسان، بينما كان يفترض أن مليون إنسان منهم في سن التعليم ملتحقون بالعملية التعليمية. هذه من الظواهر أو الأمور الفارقة.

الصحة

■ **ما صحة تسبب الدولة قبل الثورة في شيوع المرض، رغم قدرية الأخير بنظر البعض؟**

- الصحة، لا مكان لها، لا مستشفى لا أي أثر، وإذا كان التعليم كان يمكن أن تجد من يقرأ ويكتب في القرية أو العزلة أو الناحية أو القضاء، رسالة للناس، فإن الصحة كانت مسألة غير موجودة في الأصل، وكانت الوسائل التقليدية، الخرافية والكي والشعوذة والوسائل الطبية والتقليدية هي المتبعة، ولم يكن هناك أي شيء عداها. هنا، يمكن القول ليس أن الدولة غابت وظيفيا، بل غابت عن العصر، عن الزمن. بمعنى أن اليمن في ظل الإمامة، وتحديداً عهد الإمام يحيى الذي امتد أربعين سنة تقريباً، خرج من القرن العشرين الذي كان زخم التطور في العالم، والذي كان الأتراك قد أسسوا له، وعاد إلى ما قبل التاريخ تقريباً، من العزلة والانقطاع عن العالم.

■ **لكن بعض المصادر تذكر وجود المستشفيين المتوكلي في صنعاء والأحمدي في تعز؟**

- هذا مستشفى من زمن الأتراك أصلاً، ولكن زادت خدماته ثم تدهورت بعد الثورة. ربما لم يكن يختلف عن إسطبل منظم قليلاً فقط، لا أقل ولا أكثر يعني!. والإمام أحمد عمل مستشفى في تعز، ولكنه لم يمض أكثر من خمس عشرة سنة في الحكم، وأنا أتحدث بشكل أساس عن عهد حكم الإمام يحيى الذي كان طويلاً وامتد أربعين سنة.

وأعطيك معلومة أخرى، تستطيع أن تسأل عنها القائمين على خدمات الصحة، وهي أن اليمن كان يتلقى بعض المعونات الطبية من الإيطاليين والبريطانيين، عبارة عن مواد وعلاجات ومسكنات وغيرها، كانت تعطى مجاناً لأنهم كانوا يعرفون ظروف الصحة الصعبة والأمراض والأوبئة في اليمن. ولكن كان يُمنع صرفها للمواطن إلا بحكم قضائي يثبت أن المريض فقير معدم.

وهذه الأحكام موجودة في إدارة التعليم الطبي أو التوعية والتثقيف الصحي، وكان المرحوم الدكتور أحمد الحملي، يحفظها في براويز لعرضها على كبار زواره. وهذا ليس تجنياً على أحد، ولكن بقدر ما يمكن أن نذكر الأشياء الإيجابية، لابد أن نذكر الأشياء السلبية.

العدل استثناء

■ **حين ذكرت أن الأمن قبل الثورة كان شائعاً، هل نفهم من هذا أن العدل أيضاً كان سائداً؟**

- لا .. العدل ليس صحيحاً. لأن الأمن يمكن أن يكون مبنياً على الخوف، فهو أمن القوة وأمن الخوف وليس أمن العدل. العدل لم يكن بالدرجة السيئة المطلقة ولا بالشكل الإيجابي المطلق. لكن حتى الظلم كان يعتبر عدلاً. بمعنى أن هناك فئة من الناس لها الحق في السلطة وفي الحكم، ومن حقها أن تتولى المناصب وأن تحكم، وحتى لو أخطأت ليس من حق الناس أن تحاسبها، وهي الفئة الحاكمة بيت حميد الدين وأمثالهم، ولا يجوز لأحد غيرهم أن ينازعوهم في السلطة، بل لابد أن يؤمنوا بذلك، كجزء من دينهم وعقيدتهم، فهذا ظلم منظم ومؤدلج لم ينزل الله به من سلطان.

■ **مع ذلك، تذكر كثير من المصادر أن أحكاماً صدرت ضد الإمام يحيى نفسه، وعدد من الأمراء وكبار موظفي الدولة، في مظالم لأفراد؟**

-ربما، ربما.. لكن أنا أتحدث عن القاعدة العامة، والاستثناء إذا وجد لا حكم له. لأنه ربما كانت تحدث نزاعات بين الأسر نفسها ومنازعات. لكن بالنسبة للإنسان العادي أو الحقوق المدنية المتعارف عليها، كانت قسمة ضيزى، لا يوجد فيها مساواة بين الإنسان والإنسان، فكان لكل إنسان حقوق بناء على جنسه وسلالته وغيرها من الأمور، التي لم نعد نريد أن نفتح مواجع فيها الآن.

حتمية التغيير

■ **إذن.. هل تجد أن ثورة سبتمبر نجحت في إحداث التغيير الاجتماعي الشامل إلى الأفضل؟**

- بطبيعة الحال، حتى لو لم تقم ثورة سبتمبر -من أجل أن نكون واقعيين- كان لابد للحياة أن تتغير في كل الأحوال، سواء بقيت السلطة الإمامية، أو انتهت بتلك الطريقة التي انتهت بها يوم ستة وعشرين من سبتمبر. فكان لابد للحياة أن تتغير، لأن عجلة التاريخ لا يمكن أن تتوقف عند نقطة معينة.

لكن نستطيع أن نقول بأن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، استطاعت أن تعجل حركة التغيير ودوران عجلة التاريخ بسرعة أكبر، وبالتالي استطاع اليمن أن ينتقل من "يمن أحمد ياجناة" إلى يمن الثورة والجمهورية والقومية، والإطلالة على عالم القرن العشرين بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى.

■ **هل يعني هذا أن ثورة سبتمبر حققت كل أهدافها، وأحدثت تغييراً اجتماعياً جذرياً؟**

- برغم كل التراجعات والانتكاسات والمتاعب والأشياء التي لا تزال قائمة حتى الآن، أستطيع أن أقول ونحن في الذكرى الحادية والخمسين للثورة، بأن اليمن حدث فيه من التغيير خلال نصف قرن، ما حدث في أقطار عربية على مدى قرنين من الزمن.

فعندما ننظر إلى مصر أو سوريا أو لبنان التي تفاعلت مع متغيرات العصر منذ مائتي سنة مضت، وننظر إلى ماذا فعلنا نحن خلال خمسين سنة، أعتقد أننا قطعنا شوطاً لا بأس به، رغم أننا جمعياً لا نزال في دائرة التخلف ولم نصل إلى ما ينبغي أن يكون في قلب العصر ومتغيراته المدنية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، ولا نزال نناضل.

■ **أفهم من كلامك أنك لا توافق من يطرح أن ثورة سبتمبر أخفقت أو انحرفت أو حتى سرقت كما يقال؟**

- أنا لا أنفي هذا ولا أثبت السرقة. فمبدأ السرقة ليس صحيحاً، الثورات والتاريخ والشعوب لا تسرق، وهذه مقولة يفترض أن يترفع الناس عنها. الثورة تعثرت في أشياء كثيرة، مثلما نجحت في أشياء كثيرة.

اليوم يا أخي العزيز لدينا ستة ملايين إنسان مرتبطون بالعملية التعليمية، فأين نحن من خمسين ألفاً إلى ستة ملايين، يعادلون مجموع السكان الذين كانوا يعيشون تحت سلطة الإمام. هذه حقيقة لا ينكرها إلا إنسان مكابر. صحيح أن العملية التعليمية، فيها أخطاء، فيها نواقص، فيها عيوب، وفيها مفاسد، لكن هناك شيئاً صار موجوداً يمكن أن نصلحه، ويظل أفضل من لا شيء.

كذلك الحال في المتغيرات الأخرى، المواصلات والاتصالات، ومعالم العصر بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. اليمن مركز يقف عند الخط المتقدم الأول في ما يتعلق بوسائل الاتصالات الدولية. يعني من عزلة مطلقة إلى .... فهناك أشياء إيجابية، لا يعني هذا -مثلاً- أننا استطعنا أن ننجح في خلق مجتمع ديمقراطي، في خلق مجتمع مدني، في أن نخلق مساواة مجتمعية لكل الناس، لم ننجح.

نكسة كبرى

■ **(مقاطعاً): كلامك يشير إلى تعثر يبدو بمعايير التغيير الاجتماعي أكبر مما تحقق مادياً؟**

- ربما تراجعنا حتى في العقود الأخيرة عن ما كانت قد وصلت إليه الثورة في الستينيات والسبعينيات. عدنا إلى القبيلة، إلى الطائفة، إلى المنطقة، بشكل مزر، بينما كانت الثورة والجمهورية قد تجاوزت هذه الأشياء، وعاش جيل بأكمله، لا يفكر هل هو زيدي أو شافعي أو جبلي أو تهامي.

الآن لدينا نكسة كبيرة، ونحن نعاني منها، وأمام هذه النكسة والتراجع ثورة أيضاً. ثورة جيل بأكمله لا يزال يحاول أن يعيد لمسار الثورة اعتبارها، وهي ثورة الشباب، وما نعانيه على هذا الطريق.

عوامل داخلية

■ **ما أسباب هذه الانتكاسة.. هل كانت عوامل داخلية؟ أم خارجية كما يطرح البعض؟**

- بالتأكيد لا يجب أن نبحث عن أي عامل سلبي بأنه خارجي. كل الأشياء السلبية والإيجابية لابد أن تكون متغيراتها الأساسية في الداخل. لأن الخارج حتى عندما يكون ضدنا ولا يريد لنا الخير، لا يستطيع أن ينجح إلا عندما نكون نحن من نعد له البيئة المناسبة لكي يفعل بنا ما يشاء. أما عندما تتوفر الإرادة الوطنية الصادقة والنزيهة والحرة، لا يمكن أن تكون هناك إعاقة من الخارج قادرة أن تؤثر على إرادة الداخل. فدائماً كما يقال في المثل الشعبي: «الحبة لا توقز إلا من داخلها».

بون شاسع

■ **إذن ما هي أبرز العوامل الداخلية التي أعاقت استكمال مشروع الدولة المدنية في اليمن؟**

- أولاً، وحتى لا نكون مبالغين، نحن لم نفكر بمفهوم الدولة المدنية إلا بعد الوحدة. كان لدينا الشرعية الثورية، الشرعية الوطنية والقومية والثورية، بينما الشرعية المدنية، شرعية متطورة جداً وحديثة بالنسبة لنا، فهي مرحلة لاحقة وجديدة بطبيعتها. أما الذي يعيقها (الشرعية المدنية) هو ما أشرت إليه آنفاً، حالة الانتكاسات المتوالية التي أصابت الثورة والوحدة اليمنية بمقتل في كثير من القضايا، بدءاً من قَبْيَلة الدولة ومأسسة الفساد من بعد خمسة نوفمبر (عام 1967م) بشكل غير مباشر، ومن بعد حرب العام 1994م بشكل مباشر وعلى امتداد الوطن كاملاً، شمالاً وجنوباً. قَبْيَلة الدولة ومأسسة الفساد، لم تعق الوصول إلى الدولة المدنية فقط، وإنما أيضاً هددت المكاسب الوطنية التي كانت تحققت، بمفهوم الجمهورية، ومفهوم الوحدة، ومفهوم المواطنة، بشكل خطير. ونحن الآن في حالة المد والجزر لمحاولة تجاوز هذه التركة الثقيلة التي دفعنا ثمنها غالياً في المناطق الوسطى وفي صعدة، وأثناء عام 2011م التي لا تزال مدافعها وقواها متربصة ومتمترسة تجاه بعضها البعض للأسف الشديد.

أبرز تحديات الدولة الان هم من حكموا اليمن «شمالاً وجنوباً» فلم يعد في جعبتهم إلا الخراب والفساد

الثورة تعثرت في أشياء كثيرة مثلما نجحت في أشياء كثيرة أهمها نقل اليمن للقرن العشرين

جُرم القوى التقليدية تجاوز اغتيال الحمدي ومشروعه إلى كثير من الجرائم بحق الشعب

مقدرة أجيال القوى التقليدية على تقمص صور جديدة للزمان والمكان والتحدث بكلمات حق يراد بها باطل، لا تخفي جذور التخلف في أعماقهم!

جناية القوى

■ **البعض يطرح أن القوى التقليدية النافذة في المجتمع، المشيخية والاقتصادية، ظلت تمتطي موجات التغيير وتحرفها عن غاياتها لصالحها.. ما رأيك؟**

- القوى التقليدية، نعم بكل تأكيد، القبيلة، الطائفة، المناطق المحرومة التي فرضت عليها العزلة والحرمان لم تتسلح بوعي العصر ومتغيراته، وفي مقدمها صعدة وغيرها من المناطق في شمال الشمال، التي حرمت وظل المتنفذون يحرمونها ويعزلونها عن كل المتغيرات لكي تظل أداة للعنف والدفاع عن مصالح متخلفة. لكن بالنسبة للبرجوازية الوطنية ورأس المال، أعتقد مهما كانت مساوئ هذه الفئة، فهي دائماً تنتمي للعصر، للحداثة، للعمل، للربح، للمكسب.

■ **(مقاطعاً) لكن هناك من يرى أن البرجوازية تحالفت مع القوى المتخلفة في فرض النفوذ؟**

- القوى البرجوازية هي التي قامت بالثورة الصناعية في أوروبا، وغيرت وجه العالم. ومن دون نهوض هذه الفئة أو المكون الاجتماعي سواء في اليمن أو غير اليمن، لا يمكن لأي بلد أن يتغير مهما كان. حتى ولو استغلت، ولو افتقدت كثيرا من القيم الإنسانية، فإنها تظل أهون بكثير من القوى التقليدية المتخلفة التي تنشد دائماً إلى الماضي.

■ **على ذكر هذه القوى التقليدية التي ذكرتها، لا يبدو أنها تنحصر في صعدة وحدها، هناك أيضاً: عمران، الجوف، مارب، ابين، الضالع، وغيرها؟**

- ما الذي يميز صعدة عن عمران يا أخي العزيز.. المتنفذون في اليمن موجودون في كل مكان، والدولة في العقود الأخيرة، مأسستهم وشجعتهم وأطلقت أيديهم، ولا تزال بقاياها تدافع عنهم وتمنيهم بكل ما يتمنون على حساب هذا البلد المسكين والطيب.

تحجيم القوى

■ **لكن هناك من يطرح أن نفوذ هذه القوى منذ أيام الإمام وجعلهم يتحكمون في من يحكم؟**

- غير صحيح، الإمام لو كان يخضع لنفوذهم لما حكم اليمن نحو نصف قرن من الزمن. الإمام كان يستخدمهم، ويُحسن كيف يستخدمهم لمصلحته، ولم يكن يخضع لهم على الإطلاق. وأنت تعلم ماذا كان القبيلي يمثل بالنسبة للدولة. أيضاً لا نقول أن النافذين هم دائماً أصحاب القوة التي لا تقهر. بدليل أنه أيام الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي رحمه الله، وفي ظرف أقل من ثلاث سنوات، تراجع هذا المد بشكل كبير جداً وتبلورت ملامح الحياة المدنية لأول مرة في تاريخ اليمن.

■ **هل ينطبق هذا على جنوب الوطن أيضاً؟**

- في جنوب الوطن، حيث البيئة القبلية والبدوية الأكثر تخلفاً وحيث كان يوجد أكثر من أربع وعشرين سلطنة ومشيخة وإمارة قبلية وبدوية، عندما توفرت الإرادة السياسية، صار كل هؤلاء في إطار دولة حديثة للنظام والقانون فيها قوة نافذة، وكان الكل مرتاحاً له وليسوا مكرهين عليه. لأنه حتى القوى التقليدية بمنظومتها وقيمها تؤذي نفسها، لا تعرف حتى كيف تعيش معها، هم يقودون حروب ثارات فيما بينها، وانتحارات ومصائب وبلاوي تدمر حياتهم قبل ما يدمروا حياة غيرهم، فليسوا في سلا، ولك أن تنظر ما الذي يحدث في شمال صنعاء ومطلع، أو شرقاً أو غرباً، حتى هذه اللحظة.

إجهاض المدنية

■ **كيف تفسر إذن مقتل الحمدي، هل كان انتصاراً للقوى المناهضة لمشروع الدولة المدنية؟**

- بالتأكيد، القوى التقليدية التي اعتقدت أو ظنت أن مشروع الحمدي لبناء الدولة المدنية الجديدة، سيكون على حساب مصالحها، هي التي ارتكبت حماقتها وتسببت في ذلك الجرم التاريخي، وكثير من الجرائم الأخرى بحق الشعب، الحروب المناطقية والقبلية والثارات التي لا تنتهي، والنهب والفساد. كلها تركت لقوى متخلفة بالتأكيد، تنتمي إلى الماضي، ولا تريد المستقبل بأي طريق.

■ **الأمر نفسه حدث مع الرئيس سالمين في الجنوب، رغم ما ذكرته عن تمدين القوى القبلية في إطار دولة مدنية؟**

- الدولة المدنية، لم نظفر منها بشيء حتى الآن. هي لا تزال هدفاً نسمع (عنه) أكثر مما نراه، وإن رأيناه فلا تزال بيننا وبينه مسافة طويلة جداً. وعندما تمشي في الشارع ولا تجد من يتبندق (السلاح) ولا من يمشي في الخط المعاكس ولا من يتجاوز الإشارة الحمراء، عندئذ تستطيع أن تقول بأن هناك أملاً في قيام دولة مدنية (في اليمن). ومع ذلك سنظل نأمل، فهي الخيار الذي لا خيار غيره بالنسبة لمستقبل اليمن الناهض إن شاء الله.

مفهوم المدنية

■ **حديثك عن اتساع الهوة بيننا وبين الدولة المدنية، يدعونا للسؤال عن مفهومك لها؟**

- الدولة المدنية باختصار شديد، هي التجاوز التاريخي لمفهوم القبيلة والمنطقة والطائفة أو المذهب، والظلم والاستبداد والقهر وانعدام المساواة. لكن تجاوز الأشياء الثلاثة الأولى هو الأساس: القبيلة، المنطقة، والطائفة أو المذهب، في المقام الأول.

■ **بمعنى آخر، الدولة المدنية هي دولة النظام والقانون الحاكم للجميع؟**

- نعم دولة النظام والقانون بالتأكيد، فتجاوز القبيلة لا يكون إلا بالنظام والقانون، وتجاوز المنطقة والطائفة لا يكون إلا بالمواطنة المتساوية.

امتطاء 2011م

■ **في 2011م رفع الجميع هدف التغيير وشعار الدولة المدنية.. لكن ألم تمتط القوى نفسها صهوة وواجهة موجة التغيير الأخيرة، وحتى اليوم؟**

-نعم، نعم.. فعلت هذا، لأنها قد تعلمت بمرور الوقت، وقد وجدت أجيال جديدة من الأبناء والأحفاد، يستطيعون أن يتقمصوا صوراً جديدة للزمان والمكان، ولكن في أعماقهم تختبئ جذور التخلف للأسف الشديد، فهم كثيراً ما يتحدثون بكلمات حق يراد بها باطل.

ونتمنى، نتمنى عليهم وعلينا وعلى بلدنا، لأنهم في النهاية هم أهلنا وجميعنا ننتمي إلى هذا البلد، أن نخرج من هذا الإطار المتخلف للفهم والممارسة، ونؤمن بحقنا المتساوي في المواطنة والحقوق، خصوصاً وأن النسبة الكبيرة منهم قد اغتنوا وأصبحوا يملكون من الأموال والثروات ما يجعلهم يعيشون في نطاق العالم وليس في نطاق الدولة والمجتمع اليمني فقط، بدلاً من المنطقة والقبيلة أو الطائفة أو المذهب.

تحديات ماثلة

■ **إذن دكتور.. بجانب هذه القوى، ما أبرز التحديات أمام مشروع الدولة المدنية الحديثة في اليمن الآن؟**

- أبرز تحديات الدولة المدنية الآن، هو كل الذين حكموا اليمن على مدى الخمسين السنة الماضية في الشمال والجنوب. هؤلاء، ولا أريد أن أسيء إليهم، أدوا دورهم، واجتهدوا، وأصابوا وأخطأوا، ولكن أن يظلوا يعتقدون أن الدنيا لا تصلح إلا بهم، فالحقيقة أنه لم يعد في جعبتهم إلا الخراب والفساد للأسف الشديد. فهم إما أن يفسدوا في الداخل كما يفعل البعض، أو يتاجروا بقضية اليمن في الخارج كما يفعل البعض بالنسبة للمحافظات الجنوبية تحديداً، الذين كانوا يزايدون على الأممية والعالمية والاشتراكية، واليوم يبحثون عن القروية وعن قرى وشُعب يحكمونها طائفياً ومناطقياً.

■ **أنت تؤيد إذن مطالبة مَن ذكرتهم باعتزال العمل السياسي وتسليم الراية؟**

- هؤلاء عليهم أن يكتفوا بما قد وصلوا إليه من اغتناء من الداخل والخارج على حساب الوطن، فالبلد (والشعب) قد فتح صدره وقال إلى هنا وكفى، ولو تركوا البلد يمر، سيكونون بخير والبلد ستكون بألف خير من دونهم، أما أن يظلوا يعملون بصورة مباشرة وغير مباشرة، ومن وراء ستار، فهؤلاء لن يأتينا منهم إلا البلاء، والبلاء سيكون على رؤوسهم إذا لم يقتنعوا، قبل غيرهم.

■ **شكراً جزيلاً لك دكتور**

- شكراً جزيلا لك ولصحيفة الثورة.